محكم

الدين وجودة الحكامة

قراءة نقدية للأدبيات الاقتصادية عن الأديان والفساد

راجعي مصطفى

باحث جزائري



قسم الدراسات الدينية

ملخص:

يهدف المقال إلى تقديم قراءة نقدية لجملة من الدراسات الاقتصادية التي اهتمت بقياس وتفسير مستوى جودة الحكامة Quality of Governance في البلدان الإسلامية مقارنة مع البلدان الأخرى. ويتم التركيز هنا على الدراسات التي اهتمت بمؤشر الفساد كمؤشر لقياس جودة الحكامة، وربطه بالمتغيرات الدينية الخاصة بالبلدان المختلفة. والنتيجة الأساسية التي توصلنا إليها هي أن الدراسات في هذا الحقل الجديد امتازت من حيث النتائج والاستنتاجات باختلافات كبيرة في تفسير أسباب وجود البلدان الإسلامية ضمن البلدان الأكثر فسادا إلى جانب البلدان الكاثوليكية والأرثوذكسية الشرقية في مقابل البلدان الإسكندنافية البروتستانتية التي تعتبر الأقل فسادا. وتفسير هذه النتيجة هي أن التباينات الموجودة بين هذه الدراسات حول تفسير دور المتغيرات الدينية في الفروق في مستويات الفساد بين البلدان يرجع إلى اختلاف الباحثين في استراتيجياتهم المنهجية المتبعة في تعريف وقياس المتغير الديني في هذا النوع من الدراسات الدولية. في الأخير يدعو المقال لاستخدام تعريفات وقياسات مبتكرة تناسب طبيعة وخصوصية العامل الديني في مجتمعاتنا العربية-الإسلامية، وتحديدا تناسب خصوصية المجتمع الجزائري.

مقدمة:

اهتم الاقتصاديون منذ مدة طويلة بتفسير الفروق الاقتصادية بين الأمم، لماذا بعض المجتمعات غنية، بينما تقبع أمم أخرى في حالة الفقر؟ ولماذا تختلف المجتمعات في مستويات الدخل، وفي مستويات النمو الاقتصادي عامة؟

قدمت ثلاث نظريات لتفسير أسباب الفروق بين الأمم في التنمية الاقتصادية، بينما أكدت النظرية الجغرافية على دور **العوامل الطبيعية والبيئية** في إحداث فروق اقتصادية بين المناطق الجغرافية في العالم، ركزت النظرية الكلاسيكية الجديدة على دور **رأس المال الفيزيقي والبشري** في رفع مستوى النمو، وأخيرا ظهرت النظرية المؤسساتية لتبرز أهمية **المؤسسات** والقوانين المنظمة والمؤطرة للاقتصاد في خلق بيئة مؤسساتية تدعم خلق الأسواق الاقتصادية ورفع مستويات التنمية.[1]

لقد تبنت الجزائر بعد الاستقلال في سياساتها التنموية النظرية الكلاسيكية الجديدة التي تراهن على دور الاستثمار في الرأسمال الفيزيقي والبشري لإحداث مستويات عليا في النمو الاقتصادي. السبيل الاقتصادي للتنمية كان الاستثمار في تطوير التجهيزات والآلات وتأهيل الكفاءات التي تكون قادرة على استخدام التكنولوجيات المحولة من الخارج. كانت نظرية التحويل التكنولوجي التي تبنتها "جزائر التنمية" تتمتع بالانتشار الواسع في الخمسينيات، حيث كان الاعتقاد السائد لدى الاقتصاديين في هذه الفترة، أن البلدان الفقيرة يمكن أن تحقق نموا أسرع من البلدان الغنية بفضل تزايد عائدات الاستثمار في الرأسمال الفيزيقي عبر التصنيع عن طريق تحويل التكنولوجيا التي أصبحت رخيصة من البلدان الغنية.[2]

لكن بعد عقود من تجارب سياسات التحويل التكنولوجي التي تبنتها الجزائر مازال الفرق في مستوى النمو بين البلدان الصناعية والنامية، مثل بلادنا كبيرا، وهي نتيجة تناقض الفرضية التي كانت تتوقع تفوق البلدان الفقيرة على الغنية.[3]

بدأت الجزائر منذ 1990 في تبني تشريعات وقوانين جديدة لإصلاح اقتصادها، وهي في ذلك سارت في اتجاه التوجهات التي شجعت عليها المؤسسات الدولية كمؤسسة النقد الدولي والبنك العالمي، وهي توجهات إصلاحية تستلهم فلسفتها من النظرية المؤسساتية في التنمية. تشير كلمة المؤسسات في إطار هذه النظرية إلى

---

[1]- Gwartney, D., Holcombe, R, G., and Lawson, R, A.2006.**Institutions and The of Investment on Growth**. *Kyklos.*Vol.59, No.2, pp.255-273

[2]- Addison, T.Baliamoune-Lutz. 2006. **Economic reform when institutional quality is weak: The case of the Maghreb.***Journal of Policy Modeling*, Vol 28, pp.1029-1043

[3]- Keefer, P.Knack, S.1997. **Why Don't Poor Countries Catch-Up? A Cross National Test of Institutional Explanation**, *Economic Inquiry.*, Vol.25, July, PP.590



جملة القوانين والتشريعات التي تؤطر اقتصاد بلد ما. وتقوم هذه النظرية بتفسير عجز الدول الفقيرة أو النامية عن استيعاب واستخدام التكنولوجيا والاستفادة منها لصالحها والمستوى المتدني للاستثمار الفيزيقي والبشري إلى عدم توفر **الشروط المؤسساتية** التي تسمح للبلدان الفقيرة بتحقيق مستويات جيدة للتنمية الاقتصادية. في نظر مؤسسة النقد الدولي والبنك العالمي التي أصبحت تستمع أكثر لمنظري الاتجاه المؤسساتي في الاقتصاد، فإن البيئة المؤسساتية الضرورية للإقلاع الاقتصادي تكمن في تشجيع حكم القانون، ومحاربة الفساد، وحماية الملكية الخاصة والعقود القانونية وغيرها من الإجراءات والأطر القانونية الملائمة لرفع النمو الاقتصادي.[4]

تزايدت في السنوات الأخيرة الأدبيات الاقتصادية التي تتبنى النظرية المؤسساتية للنمو الاقتصادي، والتي تؤكد أن البلدان الفقيرة تشهد نموا متدنيا مقارنة بالبلدان الغنية، لأنها تعرف عجزا مؤسساتيا، بالرغم من أنها تعرف الاستثمار في الرأسمال الفيزيقي والبشري، لكن ضعف المؤسسات هو الذي يتسبب في ضعف مستوى النمو في البلدان الفقيرة مقارنة بالبلدان الغنية. توصلت الدراسة الشهيرة التي أعدها كل من keefer and Knack إلى أن المؤسسات هي المحدد القوي لمقدرة البلدان على الاستفادة من أثر الإقلاع الاقتصادي، بينما البلدان الفقيرة لها امتياز الاستفادة من التكلفة المنخفضة للحصول على التكنولوجيا المتطورة ومن تراجع عائدات التكنولوجيا في البلدان الغنية، لكن هذه الامتيازات الكامنة والفرص لا تستفيد منها البلدان التي لها أطر مؤسساتية فقيرة. الرأسمال البشري والآلات والاستثمار الأجنبي والتجارة الخارجية كلها عناصر للتحويل والاستيعاب التكنولوجي من البلدان الغنية للبلدان الفقيرة، لكن بيئة مؤسساتية ضعيفة في حماية حقوق الملكية والحقوق التعاقدية، لا تسمح للبلدان الفقيرة من الاستفادة من امتيازات التحويل التكنولوجي، وبالتالي تضيع فرصة الإقلاع الاقتصادي.[5]

جودة الحكامة ودورها في التنمية:

ومن الشروط المؤسساتية التي أصبحت ضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية حسب النظرية المؤسساتية؛ هناك حكومة بدور محدود في الاقتصاد، بيروقراطية غير فاسدة، نظام قانوني يحمي الملكية ويلزم تنفيذ العقود، ضرائب معتدلة وضبط معتدل للنشاط الاقتصادي. وتقدم هذه المؤسسات أنها كانت مصدر الانتقال الناجح من الاشتراكية إلى الرأسمالية في العديد من البلدان[6] المؤسسات الدولية الكبرى، كصندوق النقد

[4]- Addison,T.Baliamoune-Lutz. 2006. **Economic reform when institutional quality is weak: The case of the Maghreb**. *Journal of Policy Modeling*, Vol 28, pp. 1029-1043

[5]- Keefer, P.Knack, S.1997. **Why Don't Poor Countries Catch-Up? A Cross National Test of Institutional Explanation,** *Economic Inquir.*, Vol.25, July, pp. 591

[6]- La Porta, R., Lopez de Silanes, F., Sheifer, A., and Vishney , R.1999.**The Quality of Government.** ***Journal of Law and Economics and Organizations,*** Vol.15, No.2, pp. 222-223

الدولي والبنك العالمي يتبنون بشكل واسع النظرية المؤسساتية للتنمية التي تدعو الدول النامية أو الانتقالية لإحداث بيئة مؤسساتية ضرورية للتنمية والنمو الاقتصادي. في هذا السياق، يبرز مفهوم **جودة الحكامة** Quality of Governance الذي يشير إلى نوعية الطريقة التي تدير بها السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية الشؤون العامة للبلاد في جميع المستويات، وهي تتعلق بالطريقة التي تسمح للحكومة والقطاع الخاص والمجموعات والمواطنين للدفاع عن مصالحهم ومعالجة الاختلافات بينهم وممارسة حقوقهم والتزاماتهم، إنها تتعلق بطريقة إدارة موارد البلد للتجاوب مع المشاكل المشتركة.[7]

في السنوات الأخيرة، بدأ الاقتصاديون المؤسساتيون، يؤكدون على فكرة أن المؤسسات الجيدة للاقتصاد؛ أي المؤسسات المفيدة والملائمة للتنمية، وهي الأطر القانونية والتنظيمية الجيدة للنشاط الاقتصادي هي ضرورية للنمو الاقتصادي. من جملة هذه المؤسسات الجيدة التي يتم التأكيد عليها في الأدبيات المؤسساتية، هناك دولة دورها محدود في الاقتصاد، ولها بيروقراطية غير فاسدة ونظام قانوني يحمي الملكية ويلزم تنفيذ العقود، مع وجود ضرائب معتدلة وضبط قانوني معتدل للنشاط الاقتصادي. وتجتهد الأدبيات المؤسساتية في تقديم الأدلة الإمبريقية على النتائج الإيجابية لإدخال إصلاحات اقتصادية في البلدان الغنية والانتقالية، حيث يتم البرهنة على أن المؤسسات الجيدة كانت وراء التطور الاقتصادي للبلدان الأوربية خلال الألفية السابقة، وكانت وراء التطور الاقتصادي خلال الأربعين سنة الأخيرة في عدة بلدان، ووراء الانتقال الناجح من الاشتراكية إلى الرأسمالية، لقد تم البرهان بطريقة أمبريقية على أن هذا النوع من المؤسسات الجيدة كان مهما للنمو الاقتصادي.[8]

في السنوات العشر الأخيرة، أشاعت الأدبيات المؤسساتية في العلوم الاقتصادية مفهوما جديدا هو الحكامة الجيدة Good Governance، وهو صيغة جديدة للكلام عن المؤسسات الجيدة للتنمية الاقتصادية، وهو يضم قائمة طويلة من المؤسسات والقوانين والإجراءات التي تعتبر ملائمة ومفيدة للنمو الاقتصادي، وتقاس الحكامة بجملة من المؤشرات عن نوعية البيروقراطية، حكم القانون، مؤشر الفساد، المسائلة والشفافية.[9] وذهبت أدبيات حديثة تدخل في إطار المدرسة المؤسساتية في النمو الاقتصادي إلى البرهنة على وجود علاقة

---

[7]- Misuraca, G, C. 2007***. E-Governance in Africa: from Theory to Action***, Ottawa: Africa World Press, p. 11

[8]- La Porta, R., Lopez de Silanes, F., Sheifer, A., and Vishney, R.1999.**The Quality of Government.** ***Journal of Law and Economics and Organizations,*** Vol.15, No.2, pp. 222-223

[9]- Seldadyo, H.Nugroho, E, P.and De hann, J. 2007.**Governance and Growth revisited.***KYKLOS*.Vol.60, No.2, pp. 279-290

إيجابية وقوية جدا بين مؤشرات نوعية الحكامة ومؤشر الدخل القومي؛ أي أن البلدان ذات الدخل العالي تتمتع بنوعية جيدة للحكامة، بينما تسيء نوعية الحكامة لدى البلدان ذات الدخل المنخفض.[10]

وذهبت أدبيات اقتصادية حديثة تدخل في إطار المدرسة المؤسساتية إلى البرهنة على وجود علاقة إيجابية وقوية جدا بين مؤشرات نوعية الحكامة، ومؤشر الدخل القومي؛ أي أن البلدان ذات الدخل العالي تتمتع بنوعية جيدة للحكامة، بينما تسوء نوعية الحكامة في البلدان ذات الدخل المنخفض.[11] يعتبر انتشار احترام حكم القانون مؤشرا قويا على مستوى التقدم الاقتصادي، وفي المجتمعات التي تحترم فيها القواعد القانونية من قبيل الحكومة والمواطنين تتشكل بيئة ملائمة ومشجعة على النمو الاقتصادي.[12] كما أن محاربة الفساد كمؤشر إيجابي عن جودة الحكامة أثبت أنه متغير قوي في تفسير النمو الاقتصادي.[13]

يمكن أن نذكر مثالا واحدا عن كيف أن جودة الحكامة يمكن أن تحقق النمو من خلال مكافحة الفساد الذي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي للبلدان. فقد بينت دراسة اقتصادية مشهورة أن تخفيض مستوى الفساد ب 2.4 من سلم من 10 نقاط يزيد من مستوى النمو الاقتصادي ب 4 نقاط مئوية، وفي حالة بلد، مثل بنغلادش المعروفة بضعف نموها الاقتصادي ومستواها العالي في الفقر لو حسنت مستوى الفعالية والنزاهة في بيروقراطيتها بمعدل انحراف معياري واحد؛ فهذا يؤدي إلى رفع مستوى الاستثمار بـ 5 نقاط مئوية، ويرفع النمو الاقتصادي بنصف نقطة مئوية.[14]

تأثير الثقافة على جودة الحكامة:

تتفاوت الأمم والبلدان في جودة الحكامة من حيث نوعية المؤسسات الجيدة للتنمية؛ فهناك بلدان تتوفر على بيئة مؤسساتية جيدة تحمي الملكية الخاصة، وتوفر ضمانات لتنفيذ العقود، ولها بيروقراطية غير فاسدة ومستوى عال من الشفافية والمساءلة؛ أي بكلمة واحدة تتمتع بنوعية جيدة من الحكامة، بينما لا توفر بلدان أخرى نوعية جيدة للحكامة، حيث يسود جو من عدم الاستقرار القانوني، ولا ضمانات للملكية الخاصة

[10]- Kaufmann, D., Kraay, A. 2002. **Governance Matters III: Governance indicators for 1996-2002**, *World Bank Policy Research Working Paper*, No 3106

[11]- Gwartney, D., Holcombe, R, G., and Lawson, R, A.2006.**Institutions and The of Investment on Growth** .*Kyklos*.Vol.59, No.2, pp. 255-273

[12]- Lipset, S.M, Lenz, G.S.2000.Corruption, Culture and Markets, in Harrison, L.E. andHuntigton, S.P, ed., 2000. ***Culture Matters: How Values Shape Human Progress***, New York: Basic Book.

[13]- Seldadyo, H.Nugroho, E, P.and De hann, J. 2007.**Governance and Growth revisited.***KYKLOS*.Vol.60, No.2, pp. 279-290

[14]- Mauro, P.1995. **Corruption and Growth**, *The Quartely Journal of Econmics*, P. 683

والعدالة ضعيفة وغير مستقلة وفساد مستشر وآليات المراقبة والمساءلة غير متوفرة، وهي في الوقت نفسه بلدان ذات مستويات متدنية من النمو الاقتصادي.

وفي الأدبيات الاقتصادية عن التنمية وجودة الحكامة، يتم البحث في العوامل التي تخلق فروقا بين البلدان في جودة الحكامة. وتهتم أدبيات اقتصادية آخذة في التزايد بدور العوامل الثقافية، وخاصة دور الأديان السائدة في البلدان في تشجيع أو عرقلة مؤشرات الحكامة، كدور الاختلافات الدينية بين الأمم في مستوى انتشار الفساد في البلدان مثلا.[15]

تلعب العوامل الثقافية دورا مهما في غرس قيم ومعايير ومواقف وسلوكات تشجع على انتشار وتبني مقاييس للحكامة الجيدة في البلدان والأمم. إن المؤسسات الجيدة التي تقوم عليها الحكامة الجيدة تحتاج لتدوم وتستمر إلى دعم عميق من الناس، سواء كانوا في السلطة أم كانوا خارجها، ذلك الدعم الذي يجد في الثقافة بصفتها مصدرا للقيم والمعايير غير الرسمية المشتركة بين الغالبية من الناس في مجتمع معين في مرحلة معينة. تفسر الثقافة جزءا مهما من الأسباب التي تجعل بلدانا تتوفر على نوعية جيدة من الحكامة، ولا تتوفر عليها بلدان أخرى. في السنوات الأخيرة تطور اتجاه قوي في الدراسات الاقتصادية يعطي أهمية قصوى لدور الثقافة في إحداث الفروق المؤسساتية بين الأمم.[16]

تجد النظرية الثقافية للحكامة أصولها في مؤلف ماكس فيبر عن الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية (1905) الذي كان أول من أكد على أهمية الدين كعامل ثقافي لعب دورا أساسيا في إحداث تغيير اقتصادي في الغرب. لقد أدى الإصلاح البروتستانتي في إحداث ثورة ذهنية، جعلت الرأسمالية الحديثة ممكنة في الغرب. لقد أسهمت البروتستانتية في تشجيع نمو مؤسسات ملائمة للنشاط الرأسمالي حسب الصيغة الشائعة لنظرية ماكس **فيبر**.[17]

أسهمت البروتستانتية حسب **فيبر** في قطاعاتها الأكثر طهرانية في إعطاء أهمية أخلاقية للتقشف والنزاهة والأمانة والتوفير والاحتياط ونبذ التبذير والاستهلاك، وهي سلوكات جيدة للنمو والاستثمار. وظهر أن المناطق التي انتشرت فيها هذه السلوكات كانت هي المناطق التي بدأت فيها عملية النمو الاقتصادي منذ 400 سنة، وظهر فيها أوائل المقاولين.[18]

---

[15]- Paldam, M.2001. **Corruption and Religion**: Adding to Economic Model.*KYKLOS*.Vol.54, pp. 383-414

[16]- Guiso, Luigi, PaolaSapienza and Luigi Zingales .2006. **Does Culture Affect Economic Outcomes ?**.*The Journal of Economic Perspectives*, (2).pp. 23-48

[17]- Weber, Max.1958.***The protestant Ethic and The Spirit of Capitalism***.New Press

[18]- Paldam, M.2001. **Corruption and Religion** :Adding to Economic Model.*KYKLOS*.Vol.54, pp. 391

يعتبر **صمويل هنتنغتون** (Huntington) صاحب نظرية صدام الحضارات من أشهر المدافعين عن أهمية الفروق الثقافية بين الشعوب في تفسير التنمية والديمقراطية. ويستشهد **هنتنغتون** بالفروق الاقتصادية بين كوريا الجنوبية وغانا في الستينيات، حيث كان مستوى التنمية الاقتصادية متطابقا بين البلدين، وفي التسعينيات، حيث بقيت غانا في نفس مستوى التطور، بينما ارتقت كوريا الجنوبية إلى مصاف الدول الغنية. والتفسير الذي قدمه **هنتنغتون** هو أن الثقافة كان لها الدور الأساسي في تفسير الفروق الاقتصادية بين غانا وكوريا الجنوبية، حيث إن "الكوريين الجنوبيين يعلون من قيمة الاقتصاد المزدهر والاستثمار والعمل الجاد الشاق، والتعليم والتنظيم والانضباط. هذا بينما تسود الغانيين قيم مغايرة. الثقافة لها دور مؤثر"[19]. يعتبر فرنسيس **فوكوياما** المنظر المشهور صاحب مؤلف نهاية التاريخ من المدافعين عن النظرية الثقافية في تفسير الفروق بين الأمم؛ فهو يعتبر أن الثقافة تولد عوامل مهمة للتطور الاقتصادي كعامل الثقة ما بين الأشخاص الذي اعتبره **فوكوياما** ضروريا لنمو المنظمات الاقتصادية الكبيرة.[20] وبرهن المؤرخ الاقتصادي **لاندس**Landes كيف أن انتشار ثقافة عدم التسامح الديني في إسبانيا القرن 14 عشر أفرغ البلاد من المهارات والمواهب (من المسلمين واليهود)، وترك آثارا تاريخية على تخلف إسبانيا التاريخي في القرن 16 و17 عشر مقارنة بأوروبا التي استمرت إلى غاية القرن العشرين.[21]

وبينت الدراسات السوسيولوجية الأمريكية، كيف أن التدين يعزز القيم الاجتماعية ويقلل من السلوكات غير القانونية من حيث إنه يؤدي وظيفة المراقبة الاجتماعية؛ فهو يتضمن نظاما عقابيا يحمل عقابا وجزاء داخليين (الوعد والوعيد بالجنة والنار)، حيث تمت البرهنة إمبريقيا على أن التدين في أبعاده المختلفة (كالمشاركة في الصلوات، والتمسك بالدين كقيمة داخلية) يمارس مراقبة داخلية وخارجية في شكل تأنيب الضمير والإحراج وفقدان احترام الآخرين، ويسهم لدى المتدينين في تخفيض نسب التهرب الضريبي.[22]

البلدان التي لها ثقافات مؤيدة لجودة الحكامة، تكون لها فرص أكثر في أن تكون بلدانا لها مستويات نمو مرتفعة؛ فالثقافات التي تشجع احترام القانون وتنبذ الفساد وتعزز قيم الثقة في الأفراد، تعتبر ثقافات تحمل قيم ومعايير إيجابية تعزز النمو والحكامة الجيدة.[23]

---

[19]- Harrison, L.E. andHuntigton, S.P, ed. 2000. ***Culture Matters: How Values Shape Human*** *Progress*. New York: Basic Book.

[20]- Fukuyama, F. 1995. ***Trust :The Social virtuous and the creation of prosperity*** .New York: Free Press.

[21]- Landes, David. 1998. ***The Wealth and Poverty of Nations,*** London: Little , Brown , and Company.

[22]- Gramick, H, G., Bursick, R.J.Cochran, J.K.1991.**Render unto Caesar what is Caesar`s":Religiosity and Taxpayers`s inclination to cheat**. *The Sociological Quartely*.Vol.32, No.2, p. 263

[23]- Harrison, L.E. andHuntigton, S.P, ed. 2000. ***Culture Matters: How Values Shape Human*** *Progres*. New York: Basic Book.

دور العامل الديني في الفروق بين البلدان في مستوى الفساد:

توصلت العديد من الدراسات الاقتصادية الدولية التي اهتمت بمقارنة الفروق في جودة الحكامة والنمو الاقتصادي بين مختلف البلدان إلى أن البلدان الإسلامية تسجل المستويات المتدنية في النمو الاقتصادي، والمؤشرات السلبية في جودة الحكامة، وهي تشابه العديد من البلدان الأرثوذكسية والكاثوليكية، حيث ظهر أن البلدان التي يسودها الإسلام والكاثوليكية والأرثوذكسية الشرقية لديها المؤشرات السلبية نفسها في التنمية؛ فهي " تتمتع بعدالة غير فعالة، وبفساد كبير، وبيروقراطية سيئة، ونسب عالية من التهرب الضريبي، ونسب منخفضة للمشاركة في أنشطة المجتمع المدني، ومستوى منخفض من حجم الشركات الكبيرة في الاقتصاد، وبنى تحتية متخلفة، ومستوى تضخم عال[24]. وفي دراسة مشهورة عن علاقة الأديان بالمواقف المشجعة على النمو الاقتصادي، يظهر أنه تسود في البلدان الإسلامية معارضة كبيرة لتوسيع الملكية الخاصة وتطويرها لدى السكان المسلمين مقارنة بأتباع الديانات الأخرى، وهم الأكثر معارضة مع الهندوس للمنافسة الاقتصادية.[25]

كما أظهرت الدراسات، أن مؤشرات الفساد وحكم القانون سلبية في البلدان الإسلامية وفي البلدان التي تسودها الأرثوذكسية الشرقية.[26] وحماية الملكية ضعيفة، والفساد مرتفع في البلدان الإسلامية والبلدان الكاثوليكية،[27] وتشترك البلدان التي يسودها الإسلام والكاثوليكية والأرثوذكسية والأديان السيوية في نسب عالية من مستوى الفساد[28]. في بعض الدراسات تحتل البلدان البروتستانتية أفضل المواقع في مكافحة الفساد، حيث بينت دراسة جديدة أن البلدان التي لها نسبة أكبر من البروتستانت لها نسب أضعف في انتشار الفساد.[29] وهناك من ربط وجود أغلبية إسلامية أو وجود أغلبية أرثوذكسية أو أغلبية كاثوليكية في بلد من البلدان بوجود مستوى عال من الفساد، بينما وجود الأغلبية البروتستانتية أو الهندوسية بفساد أقل.[30]

---

[24]- La Porta, Rafael, et al.1997.**Trust in large organizations**. *American Economic Review*.87(2):pp. 336-337

[25]- Guiso, Luigi, PaolaSapienza and Luigi Zingales .2003.**People's Opium? Religion and Economic Attitudes.*Journal of Monetary Economics*,** 50(1), pp. 82-225

[26]- North, C and C, Gwin.2004.**Religion`s Role in the Rule of Law**, Paper presented to SSSR 2004,

[27]- La Porta, R., Lopez de Silanes, F., Sheifer , A., and Vishney , R.1999.**The Quality of Government.** *Journal of Law and Economics and Organizations*, Vol.15, No.2, pp. 223-279

[28]- Paldam, M.2001. **Corruption and Religion** :Adding to Economic Model.*KYKLOS*.Vol.54, pp. 414

[29]- Gokcekus, O.2008. **Is it protestant tradition or current protestant population that affect corruption.** *Economics Letters*, Vol.99, p. 59

[30]- North, C and C, Gwin.2004. **Religion`s Role in the Rule of Law,** Paper presented to SSSR 2004,

ولتفسير سبب ارتفاع مستوى الفساد في البلدان الإسلامية مقارنة بالبلدان البروتستانتية، اتهم الإسلام أنه لم يطور تقاليد دينية لمحاربة طغيان السلطة، كما فعلت البروتستانتية التي طورت تقليدا احتجاجيا ضد سلطة الكنيسة الكاثوليكية.[31]

لقد قامت دراسات اقتصادية بمراجعة ربط البلدان الإسلامية بضعف مؤشرات التنمية، حيث ثم التشكيك في صحة وجود علاقة قوية وحقيقية دائما بين نسبة السكان المسلمين في العديد من البلدان (الهند، ماليزيا، غانا) وبعض المؤشرات السلبية في التنمية.[32]

إن انتشار مستوى عال من الفساد في المجتمعات الإسلامية والأرثوذكسية والكاثوليكية، مقارنة بالمجتمعات البروتستانتية، لا يعني أن السكان المسلمين أو الأرثوذكس أو الكاثوليك يتقبلون ويبررون وجود الفساد في بلدانهم. لقد بينت الدراسات المسحية التي اعتمدت على معطيات المسح العالمي للقيم[33] بين 1995 و2001 أن المسلمين يرفضون تبرير الفساد أكثر من البروتستانت، حيث إن 81 في المئة من المسلمين و76 في المئة من البروتستانت و72 في المئة من الأرثوذكس و71 في المئة من الكاثوليك، رفضوا تبرير تقبل الرشوة من قبل الموظفين.[34]

وقدمت تفسيرات اقتصادية لتقارب البلدان الإسلامية والكاثوليكية في مستوى انتشار الفساد (كما يتم قياس ذلك من قبل المنظمات المهنية المختصة)، حيث تمتاز البلدان الإسلامية بأنها عموما بلدان فقيرة، وتمتاز بمستوى عال من الفساد. والبلدان الإسلامية والكاثوليكية يكون لها مستوى الفساد نفسه لما تكون لها أوضاع اقتصادية متكافئة.

ومهما لعب العامل الديني دورا في تفسير الفساد، سواء بطريقة سلبية أو إيجابية، فإن دور النمو الاقتصادي أقوى في تفسير مستوى الفساد، حيث يسهم الانتماء الديني للبلدان بصفته عاملا ثقافيا في تفسير جزء ضئيل من مستوى الفساد المنتشر في العالم، حيث يفسر النمو الاقتصادي 0.71 نقطة من نموذج تباين مستوى الفساد؛ أي الجزء الأكبر وتسهم الأديان في 0.09 نقطة، حيث ترفع نسبة التباين إلى0.80 نقطة.[35]

31- **Treisman, D**.2000. The Causes of corruption : a cross-national study.*Journal of Public Economics***.** Vol 76, pp. 399-47

32- Noland, Marcus. 2005. **Religion and Economic Performance**, *World Development*.Vol.33, No.8, p. 1228

33 المسح العالمي للقيم -World Values Survey هو مسح سنوي يشكل قاعدة معطيات عن القيم والمواقف الفردية ويتم تنظيمه دوريا من قبل جامعة ميشغان في الولايات المتحدة تحت إشراف **رولند انغلهرت** وشمل 80 في المئة من سكان العالم ومس الجزائر لأول مرة سنة 2002.

34- Norris, P.Inglehart, R.2004.***Sacred and Secular: Religion and Politics Worldwide***., Cambridge: Cambridge University Press; p. 173

35- Paldam, M.2001. **Corruption and Religion**: Adding to Economic Model.*KYKLOS*.Vol.54, p. 411

هناك من قدم تفسيرات تاريخية لتشابه مستوى الفساد في البلدان الإسلامية والكاثوليكية والأرثوذكسية الشرقية بدون تقديم أدلة تاريخية موثقة، حيث نسب للإسلام غياب تقليد ديني لمحاربة فساد السلطة الدينية، مثل الكاثوليكية التي تخلو من ذلك، في مقابل البروتستانتية التي اعتبرت أنها تتوفر على هذا الماضي الاحتجاجي ضد الكاثوليك، بينما الإسلام والكاثوليكية والأرثوذكسية اعتبرت ديانات تراتبية ارتبطت بالسلطة. ولم يكن هناك تقليد لنقد تعسف السلطة في الإسلام.[36]

يبدو أن الثقافة الاجتماعية السائدة التي تمتاز بالفردانية تلعب دورا في انخفاض مستوى الفساد في المجتمعات البروتستانتية حسب النظرية التي قدمها كل من ليبزت ولنز Lipset and Lenz (2000) التي تبين أن الدين ليس العامل المفسر لهذه الظاهرة، حيث ضعفت علاقة البروتستانت بالدين اليوم؛ "فالمجتمعات البروتستانتية اليوم لم تعد ترى في التراكم المادي دليلا على فضل الله ونعمته"، ولكن السر موجود في المستوى العالي من الفردانية في هذه المجتمعات؛ فضعف مؤشرات النزعة العائلية (ضعف احترام الأقارب رغم أخطائهم، واعتبار الطلاق مبررا وضعف عدد الأطفال) في البلدان البروتستانتية كالبلدان الاسكندينافية، وهي تحقق درجات متدنية من القيم العائلية في البلدان البروتستانتية، وفي الوقت نفسه تحتل أعلى ترتيب في قائمة الدول من الأدنى فسادا إلى الأكثر فسادا. إن الفساد يرتبط أكثر بقيم محاباة العائلة والأقارب والمحسوبية، إن الفساد يرتبط بمحاباة الأقربين.[37]

---

[36]- Treisman, D.2000. **The Causes of corruption: a cross-national study**.*Journal of Public Economics*. Vol 76, p.403

[37]- Lipset, S.M, Lenz, G.S.2000.**Corruption , Culture and Markets**, in Harrison, L.E. andHuntigton, S.P, ed., 2000. *Culture Matters: How Values Shape Human Progress*, New York: Basic Book.P116

خاتمة:

استخدام مفهوم الثقافة والبعد الديني فيها في الدراسات الاقتصادية المؤسساتية التي اهتمت بتفسير مستوى الفروق بين الأمم والثقافات والديانات في مستوى انتشار الفساد؛ أدى بالباحثين للوصول إلى نتائج اختلفوا في تفسيرها، واستخلصوا استنتاجات مختلفة حول دور المتغير الديني في رفع مستوى الفساد المنتشر في بعض البلدان والمنخفض في بلدان أخرى. ويرجع السبب في نظرنا إلى الاختلافات في منهجية قياس المتغير الديني في هذه الدراسات، حيث اختزله البعض في نسبة السكان المسلمين، وفي هذه الحالة تم ربط ارتفاع مستوى الفساد بالبلدان الإسلامية والكاثوليكية والارثوذكسية الشرقية، بينما لجأ آخرون إلى قياس المتغير الديني بمستوى التدين من خلال معطيات المسح العالمي للقيم وربطها بالمواقف الفردية تجاه الفساد، حيث توصلوا إلى أن المتدينين في البلدان الإسلامية والكاثوليكية أكثر رفضا لتقبل الرشوة من المتدينين البروتستانت واليهود. كما فسر آخرون المتغير الديني على أنه يعكس ثقافة اجتماعية، حيث اعتبرت البلدان البروتستانتية الإسكندنافية البروتستانتية على أنها تمتاز بثقافة اجتماعية فردانية، وهي تحقق أدنى مستويات الفساد في العالم، بينما حيث تسود ثقافة محاباة الأقارب والمحسوبية، ترتفع مؤشرات الفساد. بهذه الطريقة تختلف النتائج والاستنتاجات في الدراسات المعروضة حسب طريقة تعريف وقياس العامل الديني أو الثقافي. البلدان الإسلامية تقع في جغرافيا واسعة، ولها تقاليد تاريخية متنوعة، وترتبط بتقاليد دينية ومذهبية وروحية متنوعة (مذاهب فقهية، طرائق صوفية،....) لهذا يجب أن يأخذ البحث الذي يريد قياس تأثير الإسلام على مؤشرات جودة الحكامة خصوصية، وتعقد وتنوع المشهد الديني في بلاد الإسلام.

إن الاطلاع على الأدبيات الاقتصادية المؤسساتية الجديدة المتوفرة باللغة الإنجليزية، خاصة تلك التي بدأت في إحداث طرق لقياس تأثير العوامل غير الاقتصادية، كالمتغيرات الثقافية والدينية في تفسير الفروق بين البلدان في مؤشرات الحكامة المؤسساتية كمستوى الفساد والتهرب الضريبي وغيرها، يشجع الباحثين الاقتصادين الجزائريين الذين يعطون أهمية لدور الثقافة الجزائرية في بعدها الديني أو الاجتماعي بصفتها موردا للقيم والمعايير المؤثرة على الاقتصاد من خلال إرساء بيئة مؤسساتية نظيفة وشفافة وقابلة للمساءلة، تسهم بنسب كبيرة في نجاح التنمية الاقتصادية، وبناء مستوى عال من الحكامة الاقتصادية المستدامة.



قائمة المراجع:

1. Addison, T.Baliamoune-Lutz. 2006. Economic reform when institutional quality is weak: The case of the Maghreb. *Journal of Policy Modeling*, Vol 28,pp.1029-1043

2. Al-Marhubi,F.2004. The Determinants of Governance: A Cross-Country Analysis ,*Contemporary Economic Policy*,Vol.22,No.3,pp.394-406

3. Banfield, E. 1958. *The Moral Basis of a Backward Society*, New York- London: Free Press-Macmillan

4. Barro, R J., and McCleary, MR. 2006. Religion and Economy, *Journal of Economic Perspectives*, Vol.20,No.2,pp.49-72

5. Fukuyama,F. 1995. *Trust :The Social virtuous and the creation of prosperity* .New York: Free Press.

6. Gokcekus,O.2008. Is it protestant tradition or current protestant population that affect corruption.*Economics Letters*,Vol.99,pp.59-62

7. Gramick,H,G.,Bursick,R.J.Cochran,J.K.1991.Render unto Caesar what is Caesar`s":Religiosity and Taxpayers`s inclination to cheat. *The Sociological Quartely*.Vol.32,No.2,pp.251-266

8. Guiso,Luigi,PaolaSapienza and Luigi Zingales .2003.People's Opium? Religion and Economic Attitudes.*Journal of Monetary Economics*, 50(1),pp 82-225

9. Guiso,Luigi,PaolaSapienza and Luigi Zingales .2006. Does Culture Affect Economic Outcomes ?.*The Journal of Economic Perspectives*,(2).pp.23-48

10. Gwartney,D.,Holcombe,R,G., and Lawson,R,A.2006.Institutions and The of Investment on Growth .*Kyklos*.Vol.59,No.2,pp.255-273

11. Harrison ,L.E. andHuntigton,S.P, ed. 2000. *Culture Matters: How Values Shape Human Progres*.New York: Basic Book.

12. Kaufmann,D.,Kraay,A. 2002. Governance Matters III: Governance indicators for 1996-2002`,*World Bank Policy Research Working Paper* ,No 3106

13. Keefer,P.Knack,S.1997. Why Don't Poor Countries Catch-Up? A Cross National Test of Institutional Explanation, *Economic Inquir.*,Vol.25,July,PP.590-602

14. LaPorta,R.,Lopez de Silanes,F.,Sheifer ,A., and Vishney ,R.1999.The Quality of Government. *Journal of Law and Economics and Organizations*, Vol.15,No.2,pp.223-279

15. LaPorta, Rafael, et al.1997.Trust in large organizations. *American Economic Review*.87(2):333-338



16. Landes, David. 1998. *The Wealth and Poverty of Nations*, London: Little ,Brown ,and Company.

17. Lipset,S.M,Lenz,G.S.2000.Corruption , Culture and Markets ,in Harrison ,L.E. andHuntigton,S.P, ed., 2000. *Culture Matters: How Values Shape Human Progress*,New York: Basic Book.

18. Mauro,P.1995. Corruption and Growth ,*TheQuartely Journal of Econmics*,

19. Misuraca,G,C. 2007. *E-Governance in Africa: from Theory to Action*,Ottawa: Africa World Press,

20. North,C and C,Gwin.2004.Religion`s Role in the Rule of Law, Paper presented to SSSR 2004,

21. Noland,Marcus.2005.Religion and Economic Performance ,*World Development*.Vol.33,No.8,pp.1215-1232

22. Norris,P.Inglehart,R.2004. *Sacred and Secular :Religion and Politics Worldwide.* ,Cambridge :Cambridge University Press

23. Paldam,M.2001. Corruption and Religion :Adding to Economic Model.*KYKLOS*.Vol.54,pp.383-414

24. Seldadyo, H.Nugroho, E,P.and De hann,J. 2007.Governance and Growth revisited.KYKLOS.Vol.60,No.2,pp.279-290

25. Stack,S,Kposwa,A.2006. The Effect of Religiosity on Tax Fraud Acceptability : A Cross-National Analysis. Journal for The Scientific Study of Religio.Vol.45,No.3,pp.325-351

26. Torgler,B.2006. The importance of Faith: Tax moral and Religiosity, Journal of Economic Behavior and Organization.Vol.61.pp.81-109

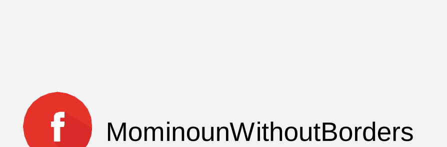
27. Treisman,D.2000. The Causes of corruption : a cross-national study.Journal of Public Economics .Vol 76,pp.399-47

28. Voigt, Stefan.2005.Islam and the Institutions of a Free Society.The Independent Review.Vol.x,No.1,pp.1086-1653

29. Weber, Max.1958.The protestant Ethic and The Spirit of Capitalism.New Press

30. Weiss, Thomas G.2000.Governance ,good governance and global governance: conceptual and actual challenges.Third World Quartel.Vol.21,No.5.pp.795-814

31. Wilson,R.1995.,Economic Development in The Middle East.London-New York: Routledge







الرباط – المملكة المغربية
ص.ب : 10569
هاتف: 00212537779954
فاكس: 00212537778827
info@mominoun.com
www.mominoun.com